أبرز تحديات اليوم التالي

مقدمة:

مع كل تقدم للثورة يكثر الحديث لدى المتابعين والمحللين عن اقتراب سقوط النظام، وضرورة أن يبدأ الثوار بتجهيز أنفسهم لليوم التالي.

لا شك بأن كل خطوة يخطوها الثوار في تنظيم أنفسهم أثناء هذه المرحلة، باتجاه بناء مؤسسات دولة بالحدود الدنيا، ستسهل عليهم إيجاد الحلول لتحديات المرحلة التي تلي سقوط النظام.

نحاول في هذه الأسطر بيان أبرز التحديات التي يمكن أن تواجه الثورة عقب سقوط النظام، والتي تبرز أهميتها في بيان موقع الثورة من إيجاد بديل للنظام الحالي، مما يدفع الدول والفئات الصامتة وحتى المؤيدة للنظام إلى التخلي عنه بما يساعد في التسريع من عملية إسقاط النظام.

تطرح هذه الورقة المختصرة عناوين عامة لأبرز هذه التحديات إبرازاً لها، وإشعاراً للثوار بحجمها، بما يحفزهم على التفكير بالحلول المناسبة لها اعتباراً من الآن، وذلك من دون أن تشخصها وتبين أسبابها وتطرح حلولاً لها.

فالغاية من الورقة فقط طرح أسئلة متعلقة بالتحديات التي سيواجهها الثوار في اليوم التالي من دون الإجابة عليها.

قسمنا التحديات إلى أربعة مجالات: سياسية وعسكرية وقضائية واجتماعية اقتصادية، نعرضها تباعاً.

أولاً- التحديات السياسية:

1. **انفراد العسكريين بالسلطة السياسية، ورفض مشاركة السياسيين فيها:** على الأغلب سيشكل العسكريون مجلساً يضمهم، يعترفون به كسلطة للبلاد، ستكون المشكلة في ذلك هي في اعتراف الدول به والتعامل معه.
2. **استخدام السلاح لحسم بعض القضايا السياسية:** فثمة مزاج عام لدى العسكريين بفرض بعض الخيارات السياسية مثل النظام الانتخابي وقضية الحقوق والحريات ...إلخ عن طريق السلاح.
3. **التعامل مع المرتزقة وتنظيمات الدفاع الوطني:** لقد استقدم النظام آلاف المرتزقة الأجانب للدفاع عنه، فكيف سيتم التعامل معهم؟ هل سيتم اعتبارهم مجرمين؟ أم هل سيكونون جزء من صفقة إقليمية؟
   وبالنسبة لعصابات الدفاع الوطني، فهل سيعدون جزء من جيش النظام الحالي؟ أم سيعدون كيانات منفصلة عنه يتم التعامل معها وفق معايير مختلفة؟
4. **التعامل مع قضية المهاجرين:** وهذه من القضايا الشائكة التي تحتاج إلى حلول مقبولة، خصوصاً وأن تبني خيار إعادة المهاجرين إلى بلدانهم، قد يفضي بهم إلى السجون. كما أن تركهم ضمن البلاد سيسبب مشاكل أمنية داخلية وخارجية.

5. **النظام الدستوري الناظم للمرحلة الانتقالية:** هل نتبنى دستور 1950 بعد التعديل؟ أم ننشئ وثيقة دستورية جديدة؟
6. **التعامل مع الأقليات سياسياً وإدارياً:** في المرحلة الانتقالية، ما هو الموقف من الأقليات على الصعيد السياسي من حيث الحقوق والواجبات؟ وما هو دورهم في الحياة العامة والإدارة خصوصاً مع وجود قوي لهم في مناطقهم (الأكراد، الدروز، العلويين)؟
7. **وضع النظام الانتخابي والمحلي والأحزاب:** تعد هذه القوانين أساس الحياة السياسية في الدولة، وتبني النظام الانتخابي والمحلي والأحزاب في المرحلة الانتقالية سيترتب عليه تحديد شكل الدولة وأسسها في الفترة القادمة.
8. **قوانين العزل السياسي:** يجب سن القوانين التي من شأنها عدم عودة كبار الموظفين والسياسيين في نظام الأسد إلى الحياة السياسية والعامة في الدولة الجديدة.

ثانياً- تحديات تنظيم الجيش والأمن:

1. **تفرق الفصائل وحالة التنازع فيما بينها في حال سقوط النظام:** لعل هذه من أهم التحديات التي ستواجه البلد بعد سقوط النظام في ظل تفرق الفصائل وتعددها بتعدد المناطق والرؤى السياسية الموجودة على الساحة. يزداد الأمر تعقيداً مع وجود تركيز على الروح الفصائلية.
2. **السيطرة على مخازن الأسلحة ومقرات الدولة في العاصمة:** تبرز أهمية هذه الأماكن في أن من يسيطر عليها سيفرض وجوده وسيطرته في أية سلطة قادمة، لذلك ستنشب نزاعات بين الفصائل عليها، وقد يتطور الأمر إلى الاقتتال الداخلي بينها بعد سقوط النظام.
3. **دمج الفصائل في الجيش السوري المستقبلي:** في ظل انهيار فكرة الجيوش على مستوى المنطقة وانتشار المليشيات والتنظيمات العسكرية العابرة للحدود والتي تقف إلى جانب سلطة الدولة، ثمة قناعة لدى العديد من الفصائل السورية الحالية بضرورة محافظتها على سلاحها خارج سلطة الدولة، ووضع اشتراطات لتسليم السلاح، تصل في بعض الأحيان إلى نوع من التعجيز.
4. **التعامل مع المليشيات والعصابات الطائفية ذات التوجه الانفصالي:** مثل المليشيات الكردية والدرزية، التي كان موقفها من الثورة ضبابياً، والتي ركزت على تشكيل مناطق حكم ذاتي للمناطق التي تسيطر عليها.
5. **التعامل مع الفصائل الجهادية العابرة للحدود (داعش والنصرة وبعض الفصائل المشابهة):** إشكالية هذه الفصائل عدم اعترافها بالحدود الموجودة، وعدم اعترافها بأية سلطة تأتي لا توافق مبادئها الأيديولوجية حتى ولو أدى ذلك إلى المواجهة المسلحة.
6. **التعامل مع عناصر الجيش والأمن السابقة:** لا يمكن وضع جميع العناصر ضمن سلة واحدة ومعاملتهم كمجرمين، إذ سيترتب على ذلك، دفعهم إلى خيارات أخرى كما حدث في العراق عندما تم حل الجيش العراقي،

وانضم غالبية عناصره إلى تنظيم داعش بقصد الانتقام. لذلك لابد من التفكير بآلية ووسائل للتعامل مع هذه العناصر ومعاقبة القيادات والعناصر ظاهرة الإجرام وتسريح وتعويض الأقل درجة وهكذا.

ثالثاً- تحديات تنظيم القضاء:

1. **عدم الثقة بالنظام القضائي الحالي، وتشتت القضاء الثوري وضعفه:** هناك شبه إجماع بين الثوار على ضرورة حل الجهاز القضائي الحالي للنظام بسبب تعارضه مع الشريعة وفساده وعدم استقلاله، ولكن للأسف لم تستطع الهيئات الشرعية في غالب الأحيان إيجاد بديل جيد يمكن أن يحل محل هذا الجهاز القضائي. عدم اعتراف الثوار بالنظام القضائي الحالي الذي يسير عليه النظام، وعدم اتفاقهم على بديل له، يجعل الثورة أمام حالة فراغ تنظيمي لا يمكن أن تستمر الدولة فيه بعد سقوط النظام. جميع الخيارات المتاحة ستكون صعبة نتيجة حالة التفرق والتشتت التي تعاني منها الثورة على صعيد الهيئات القضائية.

وبالتالي فإن التحدي الأبرز الذي سيوجهنا في اليوم التالي هو وجود سلطة قضائية مستقلة ونزيهة يمكن أن تحل محل الجهاز القضائي الحالي.

هذه القضية ستثير إشكالية أخرى وهي: مستقبل قضاء النظام بمختلف تخصصاته العادية والإدارية والدستورية، وآلية التعامل معه. هل سيتم حل كل الجهاز وتسريح العاملين فيه؟ أم هل سيتم الاحتفاظ بالجهاز مع إعادة هيكلة لبعض القطاعات كالقضاء الجنائي والمدني مثلاً؟

2. **صعوبة إحصاء السجون بما في ذلك السجون التابعة للمحاكم الشرعية:** يتعلق هذا الأمر بالضرورات الأمنية التي تتطلب معاقبة المجرمين وعدم السماح لهم بالتهرب. فعدم وجود إحصاء للسجون الموجودة سواء لدى النظام أو لدى الثوار، وانتشار السجون السرية سيؤدي إلى هروب المجرمين الخطرين الذين قد يشكلوا تهديداً للأمن في المرحلة الانتقالية (ما حدث بعد تحرير إدلب نموذجاً).
3. **تزايد احتمال وقوع الجرائم الخطيرة، وانتشار السلاح:** من أهم التحديات الأمنية التي تواجه الثوار في اليوم التالي بسط الأمن في ظل انتشار السلاح بيد المدنيين، مما يزيد من معدلات الجريمة.
4. **نقص الشرعية وضعف ثقة الجمهور في النظام القضائي الثوري:** تحتاج الثورة في اليوم التالي لتغيير الصورة التي ارتبطت بأذهانهم عن فساد القضاء، وبدائية التجربة القضائية الثورية التي طالما تم تبريرها بالحالة الاستثنائية التي تعيشها الثورة. ضعف ثقة الجمهور والعامة بالقضاء سيدفعهم إلى طرق بديلة لتحصيل حقوقهم عن طريق السلاح أو الانتقام.
5. **منح الشرعية للمحاكم الثورية القائمة، ومتطلبات ذلك:** يجب اتخاذ إجراءات حالية من أجل توفير غطاء شرعي للمحاكم الثورية والشرعية القائمة، من أجل فرضها في الجهاز القضائي القادم. لا يمكن للمحاكم في حالتها هذه كسب الشرعية القانونية التي تؤهلها لأن تكون جزء من مؤسسات الدولة القادمة، لذلك لابد من تطويرها وتحديثها ابتداء من الآن.

6. **قلة الكوادر القضائية المؤهلة:** لذلك لابد من التفكير جدياً بكيفية الاستفادة من الكوادر الحالية، وإحداث كوادر جديدة مؤهلة تأهيلاً علمياً.

رابعاً- التحديات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية:

1. تأمين الخدمات الأساسية كالمياه والكهرباء والخبز والمحروقات.
2. إعادة النازحين وتعويضهم.
3. تأهيل المرضى والمصابين والمعوقين ودمجهم ضمن المجتمع وتفعيلهم.
4. تفعيل العملية التعليمية في ظل تشتت الكوادر وتدمير المدارس.
5. البنى التحتية المدمرة.
6. قلة الخبرات التخصصية بسبب هجرتها خارج البلاد، واستشهاد عدد لا بأس به.
7. جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

مركز الحوار السوري

يهدف إلى إحياء الحوار وتفعيله حول القضايا التي تهم الشعب السوري، وتسعى إلى توطيد العلاقات وتفعيل التعاون والتنسيق بين السوريين.

أعلِن عن تأسيس مركز الحوار السوري أواخر 2015م عقب عدة فعاليات حوارية في الشأن السوري.

تنطلق أعمال المركز لتحقيق الغايات التالية:

1. التوافق حول قضايا استراتيجية يمكن أن يجتمع عليها المجتمع السوري
2. المشاركة في بناء سوريا المستقبل بما يضمن لها الاستقرار فالنمو والتقدم
3. نشر وتعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، وتعزيز التعايش بين مكوناته
4. العمل على جسر الهوة بين مكونات المجتمع السوري

يلتزم المركز في مختلف أعماله بالقيم التالية:

1. الاحترافية في أدوات الحوار والتزام آدابه
2. التميز في الطرح ومواجهة التحديات
3. تغليب المصلحة الوطنية على أية انتماءات فئوية أو ارتباطات خارجية
4. استيعاب سائر الآراء واحترام كافة وجهات النظر

يتكون المركز من ثلاث وحدات موضوعية: وحدة الهوية المشتركة والتوافق، ووحدة تحليل السياسات، والوحدة المجتمعية.